كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

الأصول التاريخية والأسس الفلسفية للعدالة الجنائية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عمرو السيد محمد الهُربيطي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ طه عوض غازي "مشرفاً ورئيساً"

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ السيد محمد عتيق "عضواً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة حلوان

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري "مشرفاً وعضواً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/السيد عبدالحميد فودة "عضواً"

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – عميد كلية الحقوق – جامعة بنها

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث: عمرو السيد محمد الهُربيطي

عنوان الرسالة : الأصول التاريخية والأسس الفلسفية للعدالة الجنائية

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم : قسم فلسفة القانون وتاريخه.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ٢٠٠٩

سنة المنح: ٢٠١٧

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عمرو السيد محمد الهُربيطي

عنوان الرسالة : الأصول التاريخية والأسس الفلسفية للعدالة الجنائية (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ طه عوض غازي "مشرفاً ورئيساً"

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ السيد محمد عتيق "عضواً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة حلوان

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري "مشرفاً وعضواً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/السيد عبدالحميد فودة "عضواً"

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – عميد كلية الحقوق – جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ
إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن
تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم
بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً

(سورة النساء – الآية ٥٨)

اهداء

إلى كل شهداء الوطن، الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الله، في مواجهة أي معتدٍ - من الخارج أو الداخل - على أرض مصرنا الحبيبة. ولا يسعني إلا أن أسأل المولى عز وجل أن يثبت ويصبر أهالي الشهداء وأن يجازيهم خير الجزاء.

إلى كل من علمني حرفاً وكل من قام بمساعدتي لإتمام هذه الرسالة ووصولها ليد القارئ لكي يحظى جميعناً بالثواب - كما وعدنا المولى عز وجل على لسان رسوله الكريم محمد بن عبد الله (صل الله عليه وسلم) حين أخبرنا أنه [إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث : " صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له "].

إلى أبي وأمي اللذان جعلهما الله سبباً لوجودي، وأساس توفيقي. فكم علماني الجد والعمل والطموح. فإنني أنحني تقديراً وعرفاناً لهما سائلاً رب العالمين أن يرزقني برهما وطاعتهما.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على تمام نعمه وتوفيقه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، القائل صل الله عليه وسلم فيما روي عنه "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" رواه الترمذي.

وإنطلاقاً من هذا التوجيه النبوي ومن باب رد الفضل إلى أهله أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي العالم والفقيه الجليل **الأستاذ الدكتور/طـه عوض غـــازي** لرعايته الفائقة لي ومتابعتي وإرشادي وإنارة سبيلي في درب البحث العلمي.

كما أخص بالشكر والتقدير معلمي وأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/مصطفى فهمي الجوهري** على كل ما قدمه لي من عون طوال الفترة الماضية فهو نعم العالم ونعم المعلم.

وإذ يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإحترام إلى عضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأستاذين الجليلين: **الأستاذ الدكتور/السيد محمد عتيق**، **والأستاذ الدكتور/السيد عبد الحميد فودة**، لتفضلهما بقبول الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وإثرائها بالملاحظات الهامة والقيمة، ولهما من الله الجزاء الأوفى.

ولا يمكن أن أنكر ما قام به معلمي **الأستاذ الدكتور/ جميل عبد الباقي الصغير** من توجيه وإرشاد منذ بداية طريقي في إعداد هذه الرسالة، فله مني كل التقدير والإحترام وعرفان بالجميل.

ولا يسعني والحال كذلك أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة والتحفيز نحو إتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر **أبي وأمي–أطال الله في عمرهما**–وزوجتي الغالية وأخوتي الأعزاء ورئيسي بالعمل **السيد المهندس/ممدوح رسلان** ومديري **السيد الأستاذ/محمد أبو طالب** وزملائي **بالعمل وأصدقائي وكذا القائمين على مكتبات كليات الحقوق بجامعة عين شمس والأسكندرية وبنها والقاهرة ومكتبة الأسكندرية.**

وعرفانا بالجميل أتوجه بالدعاء إلى روح **السيد اللواء دكتور/سامي جمال الدين** "رحمة الله عليه" لما قدمه لي من علم وتوجيه منذ إلتحاقي بكلية الحقوق وحتى إتمام الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر والإحترام إلى **سعادة المستشار الجليل/محمد محمد حشيش** على مساعدته لي والذي لم يدخر جهداً في سبيل توجيهي في مجال البحث العلمي.

وشكر خاص إلى **سعادة الوزير المستشار دكتور /محمد جميل إبراهيم** على ما قدمه لي من يد العون والتحفيز في أكثر من مجال وخصوصاً البحث العلمي.

سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

مقدمة

إن موضوع **العدالة الجنائية** وكيفية تحقيقها يعد من أصعب الموضوعات التي يمكن الإحاطة بها وحصرها، فهو صعب جدًا وواسع جدًا ومتشعب ومتداخل مع أمور كثيرة جدًا وفي مجالات متعددة، بيولوجية، ونفسية، وفكرية، واجتماعية ومادية... إلخ.

ولكن يمكننا الوصول إلى تحقيق قدر كبير من العدالة للغالبية مع مراعاة ما يسعى إليه الأفراد أو الجماعات، وذلك عن طريق التدرج (وهذا ما هو حاصل فعلاً) والتصحيح واعتماد الأفضل، فهناك تغذية عكسية أو تأثير متبادل تصحيحي بين ما يسعى إليه الأفراد لتحقيق العدالة بينهم، وبين تحقيق تطور وارتقاء المجتمع ككل.

وتعتبر العدالة الغاية الأساسية التى يسعى القانون إلى تحقيقها، فالارتباط جد وثيق بين العدالة والقانون[1]. وتعد غاية العدالة هى الغاية الأكثر عمومية التى يهدف القانون إلى تحقيقها فى كل مكان، وفى كافة الأنظمة القانونية، أو يجب أن يهدف إلى تحقيقها. ولقد ارتبطت فكرة القانون بفكرة العدالة دائماً، بل إن القيم الأخرى، التى يرمى القانون إلى بلوغها، هى مجرد تعبير فردى عن الكفاح نحو العدالة نفسها.

وبالرغم من أن الأنظمة القانونية الوضعية تحاول تحقيق الغايات الثلاثة: "العدالة، الاستقرار القانونى، والخير العام"، إلا أنه بقدر تقدم النظام القانوني بقدر استلهامه لقيمة العدالة. ولكن بعض النظم القانونية قد تعمد إلى تغليب اعتبارات الاستقرار القانونى والنظام على حساب قيمة العدالة. وإن كان ذلك لا يحدث إلا فى النادر من الأحوال وفى ظروف معينة كما سنرى لاحقًا.

---

(١) د. أحمد إبراهيم حسن– غاية القانون "دراسة في فلسفة القانون"– دار المطبوعات الجامعية– الإسكندرية– ٢٠٠١– ص١٣٢.

أولاً : أهمية الدراسة:

يحظى موضوع الدراسة بالأهمية من جوانب عدة، فمن ناحية يمكن القول بندرة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل. ويصدق ذلك على الفقه القانوني العربي.

ونرى أن العلوم الجنائية لها فلسفة وأهداف واضحة سنت لها القوانين بهدف الإصلاح الاجتماعي، ونلاحظ في الآونة الأخيرة أن الفكر الجنائي أخذ في التطور والتقدم وتمرد علي الجمود، بالرغم من أن له قواعد وقوانين يجب أن تطبق حرفيًا، إلا أن رجال الفكر الجنائي استطاعوا التطوير من هذه المنظومة الفكرية البحتة، لتصبح **العدالة الجنائية** تحكم لصالح الفرد. ولذلك كان لا بد من تغيير نصوص القانون من وقت لآخر لأن الثبات القانوني يعني التخلف والرجعية. وهذا ما لا يرضى به رجال الفكر الجنائي، كل ذلك التغير في المنظومة القانونية يحمل علي عاتقه "الضمير" وبالرغم من التقدم فهناك بعض الآليات الجامدة.

وإذا بحثنا علي سبيل المثال في مجال التزوير فمن المعروف أن من دلائل إدانة المزور وجود أوراق ومستندات غير صالحة، بها أخطاء تدل علي التزوير البين الذي يدين المزور. كما أن هناك طرق تزوير أخرى منها التزوير الإلكتروني، خاصةً في المعاملات البنكية، فالتزوير لا يقتصر علي بند واحد، أو مجال واحد، فيجب عدم النظر للتزوير من جانب واحد لأن ذلك الجمود يعطي فرصةً كبيرةً لإفلات المجرمين من جرائمهم، فقد نجد في قضية ما قد يفلت المجرم من جريمته بسبب كلمة، أو نصٍ محور ولكن الجمودية تلك قد تعاقب بريئًا وتفلت مدانًا.

ومن ناحية أخرى، ازدادت أهمية الموضوع الذي نحن بصدده، على إثر قيام ثورات الربيع العربي، وما رافقها من انفلات أمني، وغياب رجال الشرطة عن الشوارع والميادين.

ثانيـا : أهداف الدراسة:

إن موضوع الرسالة يهدف إلى تحقيق وتوضيح مفاهيم كثر استعمالها في الكتب والدراسات المعاصرة، ومن هذا المنحى وجد أنه من أهم الأمور الأساسية التي نحتاجها لتحقيق العدالة، وعلى وجه الخصوص العدالة الجنائية، الالتزام بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بإعمال مبدأ تكافؤ الفرص وذلك بإعطاء كل ذي حق حقه، وتوفير الحرية المنضبطة، وتوافر سلطات مستقلة تقوم على حماية وتطبيق العدالة، ووجوب تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه- وهي أهم الأمور الأساسية التي نحتاجها لتحقيق العدالة الجنائية. ولعل التقيد بالقوانين والأنظمة لا يتم بسهولة فهو يخرق من قبل البعض، لذلك وجدت المحاكم والقضاة والمحامون. فالأمور معقدة ومشتبكة ولا يمكن الوصول إلى العدالة المطلقة "العدل"، ولكن يمكن الاقتراب منها بشكل كبير وبالتدريج. والمشكلة الكبرى هي التوفيق بين المفيد أو الضار بالفرد، والمفيد أو الضار بالجماعة وتحقيق التوافق بينهما. والمهم معرفة المفيد أو الضار بالفرد أو بالجماعة بشكل دقيق وصحيح، وهذا من أصعب الأمور لأنه يتبدل مع تطور العلاقات بالمجتمع خلال الزمن نتيجة تطور هذه المجتمعات. والملاحظ أن الكثير من التشريعات يضعها المتحكمون بالأمور والقادة فهي غالبًا تراعي مصالحهم وقيمهم وعقائدهم ومعارفهم.

ثالثـاً : إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكننا الحديث عن وجود عدالة جنائية حقيقية، تنعم من خلالها البشرية بالهدوء والأمن والسكينة العامة، وتُحمى من خلالها حقوق الإنسان؟

ولعل أهم مشكلة تواجه تحقيق العدالة هي: التوفيق بين اختلاف الانتماءات واختلاف العقائد والتقييمات والمراجع، وكذا اختلاف الدوافع والغايات.

فعندما لا توجد هذه الاختلافات أو تكون في حدها الأدنى، والغالبية يمتثلون لمباديء وتشريعات واحدة، يصبح تحقيق العدالة أمرًا ليس صعبًا، ويمكن الوصول إليه بالتشريعات المدروسة المناسبة والتي يسعى المجتمع الى تعديلها عند الضرورة كي تحقق المطلوب.

رابعاً : منهج الدراسة:

قامت هذه الرسالة على: المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع المختلفة والرسائل والنصوص القانونية والدستورية، فضلاً عن نصوص المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية، المتعلقة بمسألة **العدالة الجنائية**.

خامساً : صعوبات البحث:

تكمن صعوبات هذا البحث في وجود مفاهيم كثر الحديث عنها، فقد حاولت بذل قصارى جهدي في هذا البحث من أجل توضيح تلك المفاهيم، والتي عجزت في بعض الأحيان الكتب والمراجع والدراسات القديمة والمعاصرة عن إزالة وكشف ما بها من غموض وإعطاء مفاهيم ومصطلحات صحيحة. وهو الأمر الذي لمسته في هذا العمل.

كما يمكن إرجاع بعض الصعوبات إلى قلة المراجع التي تحدثت "**صراحةً**" في مسألة العدالة الجنائية، فلم أجد المراجع الكافية في هذا الموضوع، مما زاد الأمر –أحيانًا– صعوبة، حيث كان يرجع في ذات المعنى إلى الكتب والمراجع ذات الصلة سواء من قريب أو من بعيد.

واذا كانت قلة المراجع في بعض المسائل تزيد من صعوبة البحث التي قد تواجه الباحث، فان ندرتها وانعدامها يزيد من تعقيد الأمور أكثر فأكثر.

سادساً : خطة البحث:

هذا البحث مُقسم إلى أربعة أبواب: سوف نتعرض في الباب الأول إلى ماهية العدالة الجنائية ومقوماتها، من خلال وصف وتحليل لماهية العدالة الجنائية من جهة (فصل أول)، ووصف وتحليل مقومات العدالة الجنائية

والمتمثلة في: المساواة، والحرية، وضرورة توافر سلطات تقوم على حماية وتطبيق العدالة الجنائية، فضلاً عن ضرورة تطبيق القواعد القانونية المعمول بها، وتنفيذ ما يعقبها من جزاءات وعقوبات جنائية –دون أي إستثناء أو تمييز عنصري– من جهة أخرى (فصل ثان).

أما في الباب الثاني، سيسوقنا الحديث عن الأصول التاريخية للعدالة الجنائية، والذي يشمل تاريخ العدالة الجنائية وتطورها في بعض الشرائع القانونية القديمة (فصل أول)، ثم تاريخ العدالة الجنائية وتطورها في الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ وحتى دستور ٢٠١٤ (فصل ثان).

أما في الباب الثالث، سنعرض فيه الأسس الفلسفية للعدالة الجنائية، وذلك ببيان فكرة العدالة في فلسفة القانون (فصل أول)، يليها فكرة العدالة الجنائية في فلسفة القانون (فصل ثان).

وفي الباب الرابع والأخير، سنتطرق إلى مؤسسات تحقيق العدالة الجنائية، حيث تم توضيح دور القضاء والمحاماة في تحقيق العدالة الجنائية (فصل أول)، وكذا بيان دور كلٍ من القوى السياسية والشعبية في تحقيق العدالة الجنائية (فصل ثان).

وتنتهي الدراسة بخاتمة ونتائج تم التوصل إليها من خلال هذا البحث وعدد من التوصيات المختلفة والتي قد تقود، أي مجتمع، نحو تحقيق أكبر قدر من **العدالة الجنائية.**

الباب الأول
ماهيـــة العـدالـــــة
الجنائيـــــة ومقوماتهـــا

الباب الأول

ماهيــة العـدالـــة الجنائيـــة ومقوماتهـــا

تمهيد وتقسيم:

لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش أفراده بدون عدالة تسود كافة المعاملات بينهم، ولكن لا بد من أن يتم الوصول إلى مفهوم واضح للعدالة كي يتمكن الحكام والمحكومون في أي مجتمع من تحقيقها. ولعل العدالة الجنائية من أهم صور العدالة الأولى بمعرفة ماهيتها عن طريق الوصول إلى مفهوم يوضحها لا يكتنفه الغموض، فضلاً عن إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الأخرى والتي قد ترتبط بها العدالة الجنائية بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن تحديد المقومات الأساسية لتحقيق العدالة الجنائية بات من الأمور الهامة والتي لا غنى عنها في أي مجتمع.

وفي ضوء ما تقدم سنقوم بتقسيم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول : (**ماهية العدالة الجنائية**)

الفصل الثاني : (**مقومات العدالة الجنائية**)